إفرايم عنبار (*)

صعود وهبوط نموذج "دولتين لشعبين"

مدخل

نشأ النزاع العربي– اليهودي، أو الإسرائيلي– الفلسطيني وتطور في أرض إسرائيل (فلسطين) خلال الأعوام المئة الأخيرة. واستندت معظم المحاولات التي جرت حتى الآن لحل هذا النزاع الإثني المحتدم، بهذا الشكل أو ذاك، إلى نموذج "دولتين لشعبين"[1]. وتقضي هذه الصيغة المألوفة بتقسيم منطقة "أرض إسرائيل"، مثلما كانت عليه الحال تحت حكم البريطانيين (١٩١٧– ١٩٤٨)، إلى دولة يهودية ودولة عربية، تتعايشان بسلام جنباً إلى جنب. هذا النموذج له شجرة أنساب مديدة السنوات ويحظى بشعبية ورواج لدى محافل أكاديمية وسياسية معاصرة، لكن الحل القائم على إقامة دولتين لم يكن دوماً بمنزلة خيار سياسي واقعي على الأجندة الدولية. هذا المقال يبدأ باستعراض لتضافر العوامل الداخلية والدولية التي أدت إلى صعود هذا النموذج، ومن ثم ينتقل إلى تحليل حالته الراهنة. ولسوء الحظ فإن من غير المحتمل أن نشاهد في المستقبل القريب سلاماً مستقراً يقوم على أساس هذا النموذج وذلك لسببين أو اعتبارين: الأول أن الحركتين الوطنيتين– الفلسطينية والصهيونية– ليستا قريبتين من التوصل إلى تسوية تاريخية، والثاني كون الفلسطينيين غير قادرين على بناء دولة. ويتفحص المقال في جزئه الأخير الخيارات السياسية المختلفة المطروحة حاليا أمام صانعي القرارات المنشغلين في النزاع. الخيار المفضل لدى المجتمع الدولي هو بناء دولة (فلسطينية)، ولكن من غير المحتمل أن يكتب النجاح لهذا الخيار. أما الخيار الآخر، المتمثل في قيام دولة ثنائية القومية تعتمد آليات سياسية تتيح التعايش السلمي بين اليهود والعرب، فهو ليس في متناول اليد (بمعنى غير قابل للتحقيق). لكن المقاربة أو التوجه الإقليمي،

* أستاذ العلوم السياسية ومدير "مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية" في جامعة بار- إيلان.

القاضي بزيادة تدخل الدول العربية في الشؤون الفلسطينية، يتطلب مشاركة مصر والأردن، ويعتبر فرصة في تحقيق استقرار الوضع أعلى من فرص الخيارين السابقين. أخيراً، يبدو، في ظل غياب حل ممكن، أن السياسة الأكثر واقعية هي الإدارة الحذرة للنزاع في إطار الوضع القائم.

نشوء الفكرة وتاريخها

كانت المرحلة الأولى في النزاع الإسرائيلي- العربي (١٩١٧-١٩٤٨) عبارة عن صراع مجتمعي، بين مجموعتين إثنيتين مختلفتين تتنازعان على بقعة أرض واحدة. وقد سعت كل مجموعة من هاتين المجموعتين إلى بناء وإقامة أجهزتها السياسية وتوسيع مساحة المنطقة الخاضعة لسيطرتها. طوال هذه الفترة لم تظهر الدول العربية إلا تدخلاً ضئيلاً جداً في ما يحدث[٢]. وعلى الرغم من الوتيرة المنخفضة التي تسم بصورة عامة النزاعات المجتمعية، فقد أخذ النزاع المجتمعي يولد أصداء وتداعيات متزايدة، أضحت غير محتملة أكثر فأكثر، بالنسبة للبريطانيين. وفي ضوء تدهور الأوضاع في فلسطين عينت حكومة بريطانيا، في آب من العام ١٩٣٦، لجنة ملكية برئاسة وليام روبرت بيل لتقصي الأوضاع وتقديم توصيات بشأن السياسة الواجب إتباعها. وفي تموز ١٩٣٧ أوصت لجنة بيل بتقسيم البلاد بين اليهود والعرب إلى دولتين غير متساويتين في المساحة مع نقل سكاني. وكان المنطق القابع خلف هذه الفكرة يقول إنه إذا كانت المجموعتان الإثنيتان (المتنازعتان) غير قادرتين على العيش معاً فإن الحل الأمثل إذن هو الفصل[٣]. وقد طرحت فكرة الفصل بعد ذلك بعدة سنوات في سياق (نزاعات) الهند، على أمل حل التوترات السياسية التي اشتدت في شبه القارة الهندية. وقد رفض العرب في فلسطين اقتراح لجنة بيل بسبب إنكارهم حق اليهود في بناء كيان سياسي يهودي. وبعد مرور عشرة أعوام، أي في العام ١٩٤٧، اقترح مشروع تقسيم آخر قدمته في هذه المرة لجنة مكلفة من قبل الأمم المتحدة. غير أن عرب فلسطين، ومعهم زعماء الدول العربية المجاورة، رفضوا هذا الاقتراح أيضاً لعدم تقبلهم فكرة قيام دولة يهودية. إلا أن حكومة بريطانيا قررت هذه المرة وضع حد لتواجدها في المنطقة ما أدى إلى خلق فراغ سياسي. وفي أيار ١٩٤٨ أعلنت المجموعة (الطائفة) اليهودية عن نفسها كدولة، وبذلك انتهت عمليا المرحلة المجتمعية في النزاع.

المرحلة الثانية في النزاع كانت في جوهرها دولانية (أي بين دول)، وقد بدأت مع قيام دولة إسرائيل حين هاجمت جيوش الدول العربية المجاورة الكيان الجديد في المنطقة. وفي نهاية المطاف أفضت حرب العام ١٩٤٨ إلى تقسيم "أرض إسرائيل" عمليا وبشكل عكس موازين القوى بين الطرفين. فقد احتفظت إسرائيل بـ ٧٨ بالمئة من مساحة المنطقة فيما احتفظت الجيوش العربية الغازية بالباقي، حيث بسط الأردنيون حكمهم على ما سمي بالضفة الغربية، وسيطر المصريون على قطاع غزة، في حين احتفظ السوريون بأجزاء من أراضي منطقة الشمال. المصريون والأردنيون الذين حكموا الفلسطينيين بين سنوات ١٩٤٨-١٩٦٧، لم يقوموا بأية محاولة لإقامة دولة فلسطينية، ولم يمارس عليهم أي ضغط في هذا الشأن، لا من الداخل ولا من الخارج. وبذلك فإن الدولة الفلسطينية لم تكن قائمة قط، كما أن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت ضعيفة في أربعينيات القرن الماضي[٤]. وعندما أعلن الأردن عن إلحاق الضفة الغربية العام ١٩٤٩ بالمملكة الهاشمية تحول سكان الضفة الغربية إلى مواطنين أردنيين. في المقابل فضلت مصر من جهتها إقامة حكم عسكري في قطاع غزة.

خلال الفترة الدولانية للنزاع، بين سنوات ١٩٤٨-١٩٦٧، لعب الفلسطينيون فيه دوراً محدوداً فقط، وبرز نموذج الدولتين بغيابه عن الأجندة الدولية؛ وكان التوجه السائد هو أن النزاع قائم بين الدول العربية وبين الدولة اليهودية "غير الشرعية". كانت العلاقات بين دولة إسرائيل وجاراتها حافلة بأعمال العنف، ومن ضمن ذلك نشوب حربين على نطاق واسع، في تشرين الأول ١٩٥٦ وفي حزيران ١٩٦٧. وجاء قرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٦٧ ردًا على نتائج حرب "الأيام الستة" (حزيران ١٩٦٧) وتحول إلى إحدى المرجعيات الرئيسة في جميع محاولات ومساعي إحلال السلام التي جرت فيما بعد. هذا القرار لا يتضمن أي ذكر للفلسطينيين وإنما فقط دعوة إلى حل مشكلة اللاجئين. فقد اعتبر الفلسطينيون وقتئذٍ مجرد مشكلة إنسانية وليس مجموعة إثنية ذات حقوق سياسية جماعية لها الحق في دولة منفصلة مستقلة[٥]. خلال هذه المرحلة من النزاع وبعدها أضحت المشكلة الفلسطينية، التي استخدمت على الدوام كورقة في لعبة السياسة العربية- العربية، خاضعة لمصالح الدول العربية.

خلال المرحلة الثالثة، بين حرب حزيران ١٩٦٧ واتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣، أخذ النزاع أبعاداً دولانية وإثنية في آن واحد. ففي أثناء تلك الفترة وقعت عدة مصادمات عسكرية على مستوى الدول،

دفعت الانتفاضة إلى واجهة الحركة الوطنية الفلسطينية قيادات جديدة، ناضلت ضد الاحتلال الإسرائيلي من داخل مناطق الضفة الغربية والقطاع ذاتها. وعلى الرغم من أن هؤلاء القياديين الفلسطينيين أقروا علنا بسلطة منظمة التحرير، إلا أنهم اعتقدوا أن في مقدورهم، بحكم معرفتهم عن كثب للعدو الإسرائيلي، أن يبلوروا بصورة أفضل الإستراتيجيا الوطنية الفلسطينية.

مثل حرب الاستنزاف على امتداد قناة السويس (١٩٦٩– ١٩٧٠) وحرب "يوم الغفران" (تشرين الأول ١٩٧٣) على الجبهتين المصرية والسورية. في حرب لبنان الأولى العام ١٩٨٢ وقعت صدامات بين القوات الإسرائيلية والسورية، إلا أنه شاركت في القتال أيضاً "ميلشيات" فلسطينية، أكدت على البعد الإثني للنزاع. تجدر الإشارة إلى أن حدة البعد الدولاني للنزاع خفت بعدما وقعت مصر، الدولة الأقوى والأهم بين الدول العربية، في آذار ١٩٧٩ على معاهدة السلام مع إسرائيل. وأدى خروج مصر من صفوف الائتلاف العسكري العربي في النصف الثاني من عقد السبعينيات إلى هبوط عام في الاستخدام المكثف للقوة التقليدية. بعد العام ١٩٨٢ لم تقع أيضاً حروب على نطاق واسع بين إسرائيل وجاراتها[٦]. وفي العام ١٩٩١ تعرضت إسرائيل لهجمات بالصواريخ من جانب العراق، والتي لم تقم إسرائيل بأي رد عسكري عليها.

في مقابل هذه التطورات أخذت التجليات الإثنية للنزاع تحتل مكانة أكثر أهمية، حين انتقل الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة للعيش تحت سلطة إسرائيل. بعد حرب "الأيام الستة" مباشرة سعت إسرائيل إلى الدخول في حوار مع الزعامة الفلسطينية وذلك في محاولة لإيجاد خيار فلسطيني لحل النزاع. لكن لأسباب كثيرة ومختلفة رفض الوجهاء الفلسطينيون أن يأخذوا على عاتقهم مسؤولية التوصل إلى صفقة مع إسرائيل. إضافة إلى ذلك أشار الزعماء (المحليون) الفلسطينيون إلى كونهم مواطنين أردنيين وأن العائلة الهاشمية ما زالت تحتفظ بنفوذ واسع في الضفة الغربية[٧]. في نهاية المطاف تبنت إسرائيل "توجها أردنيا"، بمعنى مواصلة المحاولات الرامية للتوصل إلى مشروع تقسيم جديد مع المملكة الهاشمية، والتي كان لها ولإسرائيل عدو مشترك يتمثل في الحركة الوطنية الفلسطينية[٨]. غير أن تجذر الحركة الوطنية الفلسطينية المتزايد أخذ يقوض أكثر فأكثر سواء إدعاء الأردن بتمثيل الفلسطينيين أو مصداقية التوجه الإسرائيلي– الأردني.

أفضت هذه التطورات إلى فلسطنة النزاع، بمعنى أن الفلسطينيين تحولوا إلى تهديد سياسي متزايد لإسرائيل، وإلى مسألة سياسية ذات مكانة عامة أعلى شأنا[٩]. في أعقاب ذلك طرحت مجدداً على الأجندة العامة مقولة "دولتين لشعبين"، وقد وقفت عوامل كثيرة ومختلفة وراء هذا التغيير.

أولا، لا بد من الإشارة إلى عملية تبلور الهوية الفلسطينية، التي حصلت بالذات تحت حكم إسرائيل، وتنسب إلى حقيقة أن الفلسطينيين لم يعودوا يخضعون لسلطة عربية وإنما لسلطة وحكم اليهود المختلفين عنهم من ناحية إثنية ودينية. في هذه الفترة حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على اعتراف عالمي. ففي العام ١٩٧٤ اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة كـ "ممثل وحيد" للشعب الفلسطيني، كما حصلت المنظمة على مكانة عضو مراقب في الأمم المتحدة[١٠]. فضلا عن ذلك فقد أقرت اتفاقيات كامب ديفيد، الموقعة بين مصر وإسرائيل في العام ١٩٧٨، بـ "الحقوق المشروعة" للفلسطينيين واقترحت إمكانية إقامة حكم ذاتي (أوتونوميا) للعرب القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذلك خلقت ارتباطاً بين المنطقتين، اللتين اعتبرتا طوال سنوات مضت منطقتين منفصلتين عن بعضهما، لتتحولا عمليا إلى كيان سياسي واحد. مشروع الحكم الذاتي (أو الإدارة الذاتية) الذي اقترحته حكومة الليكود (حكومة مناحيم بيغن) على الفلسطينيين استهدف منع قيام دولة فلسطينية، غير أن كثيرين (حتى في إسرائيل) رأوا فيه كيانا فلسطينيا جنينيا. التأييد لنموذج "دولتين لشعبين" اتسع أكثر حين بدأ المجتمع الدولي ينظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرير من حقها أن تقيم دولة مستقلة. على أية حال فقد رفض الفلسطينيون مشروع الحكم الذاتي– تبين فيما بعد أن ذلك كان خطأ سياسيا فظاً آخر من جانبهم، ذلك لأن عدد المستوطنين اليهود في المناطق (الضفة والقطاع) لم يتجاوز وقتئذٍ ٢٠ ألف مستوطن– لأنهم كانوا ما زالوا يرفضون وجود دولة يهودية.

ثانيا، نال نضال الفلسطينيين مزيداً من التأييد العالمي في أعقاب

اندلاع الانتفاضة الشعبية في كانون الأول ١٩٨٧. وقد أكدت الانتفاضة حقيقة أن الفلسطينيين كانوا يقبعون تحت احتلال، وهو نظام سياسي تحول بالتدريج إلى نظام غير سوي سياسياً. كذلك شكلت الانتفاضة إشارة إلى أن النزاع الإسرائيلي– العربي لم يعد نزاعاً عسكرياً على نطاق واسع، وإنما هو نزاع "بقوة – وتيرة– منخفضة" لا تستخدم فيه تقريبا أسلحة "دولانية" مثل الطائرات أو الدبابات.

ثالثا، دفعت الانتفاضة إلى واجهة الحركة الوطنية الفلسطينية قيادات جديدة، ناضلت ضد الاحتلال الإسرائيلي من داخل مناطق الضفة الغربية والقطاع ذاتها[١١]. وعلى الرغم من أن هؤلاء القياديين الفلسطينيين أقروا علنا بسلطة منظمة التحرير، إلا أنهم اعتقدوا أن في مقدورهم، بحكم معرفتهم عن كثب للعدو الإسرائيلي، أن يبلوروا بصورة أفضل الإستراتيجيا الوطنية الفلسطينية. وقد أضفى نشاطهم بعداً أكثر واقعية وملموسية على الحركة الوطنية الفلسطينية في كل ما يتعلق بفهم الأمور التي يمكن تحقيقها، إضافة إلى شعور معين بالإلحاحية إزاء كل ما يتصل بمواجهة ومعالجة المشاكل الفلسطينية. فقد أدى تدفق تيار المستوطنين الإسرائيليين المتعاظم في الأراضي الفلسطينية بعد العام ١٩٧٧ إلى إدراك أن عامل الوقت لا يعمل بالضرورة في صالح الفلسطينيين. رجالات "منظمة التحرير الداخل" أيدوا القبول بحدود العام ١٩٦٧ والشروع في مفاوضات حول الانسحاب من المناطق المحتلة. وقد كان لهؤلاء تأثير حاسم على حرف منظمة التحرير عن برنامجها الأصلي الرافض لوجود إسرائيل، لجهة تبني برنامج يقبل بصيغة "دولتين لشعبين". ففي تشرين الثاني ١٩٨٨ قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بمشروع التقسيم من العام ١٩٤٧ (القرار ١٨١)، وقد انطوى هذا الموقف الجديد على إشارة إلى أن الحركة الوطنية الفلسطينية يمكن أن تكون "شريكاً" في التقسيم والسلام مع الإسرائيليين.

في مقابل هذه التطورات طرأ تغيير على موقف الإسرائيليين تجاه الفلسطينيين. فقد ظهر وعي وإدراك أكبر تجاه تطلعاتهم السياسية وكذلك استعداد أكثر للقبول بها[١٢]. وهكذا أخذت معارضة النخبة الإسرائيلية لإقامة دولة فلسطينية تنحسر وتتلاشى أكثر فأكثر، وتبدل التفضيل (الخيار) الإسرائيلي السائد– التوصل إلى صفقة مع المملكة الأردنية الهاشمية– ليحل مكانه تدريجيا تفضيل جديد يتمثل في الخيار الفلسطيني. وجاء الإعلان الأردني الذي صدر في شهر تموز ١٩٨٨، والذي تخلى فيه الأردن عن جميع مطالبه في الضفة الغربية (إعلان "فك الارتباط")، ليشكل إشارة واضحة إلى التحفظ الرسمي الأردني فيما يتعلق بتمثيل المسألة الفلسطينية. هذا الإعلان ساهم في زيادة إضعاف وتقويض التفضيل الإسرائيلي السابق بالبحث عن شريك أردني. في تلك المرحلة بات عدد متزايد من الإسرائيليين يدركون مزايا وأفضليات الحركة الوطنية الفلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير.

في نهاية المطاف اقتنع [رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق] إسحق رابين، وهو أحد مؤيدي الخيار الأردني، أن منظمة التحرير ناضجة للصفقة، وأفضى التغيير في موقف رابين إلى توقيع اتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣، والذي أكد ظاهريا على رؤية رابين حيال الطريقة التي يتوجب إتباعها في التعاطي مع النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني. في هذا الاتفاق تجلى التوجه التدريجي (خطوة خطوة) في حل النزاع، والذي أجل إلى مرحلة لاحقة الحسم في المسائل العويصة مثل طبيعة الكيان الفلسطيني وحدوده، وأبقى مسائل الأمن العام في يد إسرائيل، فيما كانت القدس خارج مجال السيطرة الفلسطينية[١٣].

هذا الاتفاق حمل معه بداية المرحلة الرابعة في النزاع (١٩٩٣– ٢٠٠٠). فقد شكل اتفاق أوسلو في جوهر الأمر– بالنسبة لرابين ومعظم الإسرائيليين– بداية عملية "الانفصال" عن الفلسطينيين (أي التقسيم) وخيل أن المشكلة الدائمة المتعلقة بالعثور على شريك للتقسيم وجدت أخيراً حلها، بإسناد المهمة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. رأى رابين في الاتفاق بشكل أساسي مقايضة لأراضٍ مقابل الأمن، في حين عمل شمعون بيريس ويوسي بيلين، وهما مهندسا عملية أوسلو، على تنمية أفكار حول التعايش السلمي بل وإحلال سلام شامل في المنطقة بأكملها[١٤]. في ضوء ذلك طرح مجدداً حل الدولتين كوصفة سحرية وجرت محاولات لتطبيق هذا النموذج. تجدر الإشارة إلى أن البعد الدولاني للنزاع ضعف أكثر بعد معاهدة السلام التي وقعت العام ١٩٩٤ مع الأردن، الدولة العربية ذات الحدود المشتركة الأطول مع إسرائيل. فضلا عن ذلك، فقد حصل في أعقاب مؤتمر مدريد (تشرين الأول ١٩٩١) وتوقيع اتفاق أوسلو (أيلول ١٩٩٣) تراجع كبير في العالم العربي عن الموقف الرافض لإجراء اتصالات مع إسرائيل، وخاصة لدى دول الخليج وشمال أفريقيا.

كان من المفروض بالسلطة الفلسطينية التي أقيمت في العام ١٩٩٤، وخضعت لسيطرة "منظمة التحرير– الخارج"، أن تبسط

فبعد العام ٢٠٠٠ لم تعد أكثرية الإسرائيليين تؤمن أو تثق بأن السلطة الفلسطينية قادرة على تحقيق السلام. أكثر من ثلثي اليهود في إسرائيل يرفضون الآن أي تنازل عن السيادة في "جبل الهيكل" (الحرم القدسي الشريف). وأكثر من ٦٠٪ من اليهود لا يؤمنون أن التنازلات في القدس ستضع حداً للإرهاب الفلسطيني أو تكبح مطالب فلسطينية إضافية. وحين يكون الشعور بالتهديد عاليا إلى هذا الحد، فإن من غير الممكن أو المحتمل تحقيق الاستقرار عن طريق تقسيم مناطق حضرية، ناهيكم عن مدينة ("عاصمة") مثخنة بالنزاع كالقدس.

سيطرتها على المناطق التي تخليها قوات الجيش الإسرائيلي. وكانت مهمة هذه السلطة (الدويلة) تجسيد التطلعات الوطنية للفلسطينيين وفرض القانون والنظام ومنع أعمال الإرهاب ضد إسرائيل. وقد سمح لهذا الغرض للسلطة الفلسطينية بالاحتفاظ بقوة شرطية قوية، حيث سمح للعديد من الوحدات العسكرية الفلسطينية المتواجدة في الشتات بالدخول إلى مناطق السلطة، وتولت إسرائيل تزويد قوة الشرطة الفلسطينية بالبنادق. وطبقاً للاتفاق كان من المفروض أن تدخل السلطة الفلسطينية في مفاوضات مع إسرائيل بهدف التوصل إلى تسوية دائمة تضع حداً للنزاع التاريخي بين الحركتين الوطنيتين.

غير أن مسيرة السلام المخططة هذه كانت مرصوفة بالمشاكل والعثرات[١٥]. وقد جرت المحاولة الأخيرة لإنقاذ العملية في قمة كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠، والتي انتهت أيضاً بالفشل[١٦]. واستمرارا لذلك اندلعت في أيلول ٢٠٠٠ موجة عنف فلسطينية أطلق عليها الفلسطينيون اسم "الانتفاضة الثانية".

أشرت هذه الانتفاضة إلى بداية المرحلة الخامسة في النزاع، والتي ما زالت نهايتها غير ظاهرة للعيان. وتتسم هذه المرحلة بعدد من الاتجاهات المتناقضة. فمن جهة، تواصل حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، من ناحية رسمية، التمسك بنموذج "دولتين لشعبين" بتأييد من المجتمع الدولي. وقد عاد هذا الإجماع الدولي ليتعزز مجدداً في تشرين الأول ٢٠٠١، حين دعا الرئيس الأميركي (جورج بوش) للمرة الأولى إلى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية. وفي آذار ٢٠٠٢ مررت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٩٧ الذي دعا صراحة إلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل (وهو أول قرار من نوعه منذ مشروع التقسيم الأصلي الذي تبنته الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧). وفي تشرين الثاني ٢٠٠٧ أحيت الولايات المتحدة مجدداً المفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية حول المواضيع الجوهرية في النزاع (عملية أنابوليس) على أمل التوصل إلى اتفاق شامل يطبق في وقت مناسب في المستقبل ("اتفاق جارور").

من جهة أخرى، تبلور نهج من أعمال العنف المتواترة، ولكن بوتيرة منخفضة القوة، بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد أصبح العنف الفلسطيني تدريجيا أقل تركيزاً حين انضمت فصائل أخرى إلى حملة الإرهاب ضد إسرائيل. في المقابل، تراجعت سمعة ومكانة حركة "فتح"– الحزب الحاكم في السلطة الفلسطينية– نتيجة لانتشار الفساد وسوء الإدارة ونشأت أرضية خصبة لصعود شعبية الحركة الإسلامية المتطرفة (حركة "حماس") التي ترفض بشدة وجود دولة يهودية. وقد نجحت "حماس" في ملء الفراغ الذي خلفته حكومة السلطة الفلسطينية الفاشلة، وذلك عن طريق تطوير شبكة خدمات جماهيرية والظهور في صورة زعامة نزيهة تكرس نفسها لخدمة وتلبية احتياجات الشعب. فازت حركة "حماس" في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي جرت في كانون الثاني ٢٠٠٦، وفي حزيران ٢٠٠٧ سيطرت الحركة بالقوة على قطاع غزة، مستغلة وجود أزمة سياسية في السلطة الفلسطينية. إن صعود "حماس" في السياسة الفلسطينية قلص بدرجة كبيرة إمكانية إيجاد "شريك" ملائم للسلام وأبقى الوضع على حاله فيما يتعلق بالبحث الدائم عن شريك لتقسيم البلاد.

فشل نموذج "دولتين لشعبين"

أدى البحث عن حل للنزاع الإثني في "أرض إسرائيل" إلى بلورة اقتراح التقسيم وإقامة دولتين. هذا التفكير ساد في المرحلة الأولى من النزاع (قبل العام ١٩٤٨) وكذلك بعد العام ١٩٩٣. لكن نموذج الدولتين لشعبين استند إلى فرضيتين رئيسيتين لم تتحقق أي منهما. الفرضية الأولى هي أن التسوية التاريخية بين الحركة الوطنية الفلسطينية وبين الحركة الوطنية الصهيونية في متناول اليد (وأن الدولة الفلسطينية المقرر قيامها ستعيش بسلام إلى جانب إسرائيل). الفرضية الثانية مفادها أن الحركة الوطنية الفلسطينية

ستختار، إذا ما أتيحت لها الفرصة بإقامة دولة لنفسها، تحقيق هذا الهدف. لكن السطور القادمة تبين بوضوح أن هاتين الفرضيتين لا تنسجمان مع الواقع السياسي الراهن.

فمواقف الطرفين الفاعلين تجاه المواضيع الجوهرية– القدس واللاجئين والحدود– متباعدة جداً عن بعضها، بل ويخيل أن جسر الفجوة في مواقف الجانبين شبه مستحيل. ولم يكن من المتصور أن تتمكن أية حكومة في إسرائيل من البقاء إذا ما قامت بمحاولة لتطبيق "خطة كلينتون" من العام ٢٠٠٠، والتي اشتملت على تقسيم القدس. ولعل ما كان ممكنا ربما في العام ٢٠٠٠، لم يعد بمثابة خيار ممكن في السياسة الإسرائيلية الراهنة. فقد شهدت مواقف إسرائيل مزيداً من التصلب عقب اندلاع الانتفاضة الثانية، إذ تعزز مفهوم التهديد بشكل أدى إلى تراجع ملموس في التأييد الإسرائيلي لتقديم تنازلات للفلسطينيين[١٧]. فبعد العام ٢٠٠٠ لم تعد أكثرية الإسرائيليين تؤمن أو تثق بأن السلطة الفلسطينية قادرة على تحقيق السلام. أكثر من ثلثي اليهود في إسرائيل يرفضون الآن أي تنازل عن السيادة في "جبل الهيكل" (الحرم القدسي الشريف). وأكثر من ٦٠٪ من اليهود لا يؤمنون أن التنازلات في القدس ستضع حداً للإرهاب الفلسطيني أو تكبح مطالب فلسطينية إضافية. وحين يكون الشعور بالتهديد عاليا إلى هذا الحد، فإن من غير الممكن أو المحتمل تحقيق الاستقرار عن طريق تقسيم مناطق حضرية، ناهيكم عن مدينة ("عاصمة") مثخنة بالنزاع كالقدس.

وقد كان رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، ايهود باراك، الذي ذهب شوطاً بعيداً في الاستجابة لمطالب الفلسطينيين في قمة كامب ديفيد ٢٠٠٠، هو الذي كرس مقولة "لا يوجد شريك"، وذلك في سياق تعقيبه على تصلب الموقف الفلسطيني. وقد اقتنع معظم الإسرائيليين بهذا الرأي وشككوا في قدرة أية مفاوضات على جسر الفجوات. وعليه، وفي غياب شريك للسلام، أضحى التوجه الأحادي الجانب هو الخيار المفضل. لعل ذلك هو السبب أيضاً وراء التأييد الواسع (بين الإسرائيليين) لبناء جدار الفصل والانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥. وقد كان التعهد بتنفيذ انسحابات إضافية من جانب واحد عاملا مركزيا في نجاح حزب "كديما" في انتخابات العام ٢٠٠٦. لقد شكل التوجه الأحادي الجانب تعبيراً عن فهم متبصر (لدى الجانب الإسرائيلي) فيما يتعلق بعملية السلام، مؤداه أنه لا يوجد في الجانب الفلسطيني شريك مستعد للتوصل إلى تسوية تاريخية مع الحركة الصهيونية، حتى

القدس: تهديد يتصاعد.

ولو في مقابل تنازلات مؤلمة من جانب إسرائيل.

الفلسطينيون بدورهم أيضاً لم يلينوا موقفهم بصورة كافية تتيح التوصل إلى مثل هذه التسوية[١٨]. وحين يكون العالم الإسلامي قاطبة يقف خلفهم، فإن من الصعب تصور أن يعطي الفلسطينيون لليهود الحق في السيطرة على ما يسمونه "الحرم الشريف". وها هم الفلسطينيون منشغلون اليوم في حملة مكثفة لنفي وإنكار الرابطة التاريخية لليهود بـ "جبل الهيكل"[١٩]. فضلا عن ذلك، يخيل أن السلطة الفلسطينية عقدت العزم على المطالبة بـ "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل، والذي يعتبر موضوعاً ذا أهمية مركزية في الجانب الفلسطيني، وفي الوقت ذاته بمنزلة "تابو" حتى لدى الإسرائيليين الأكثر اعتدالاً.

ليس من الواقعي انتظار أو توقع أن تنجح "سياسة إبداعية" في التغلب على خلافات إقليمية، على الرغم من أن هذه المشكلات تبدو نظريا سهلة أكثر للحل. لقد أثبت النظام السياسي في إسرائيل قدرته على تفكيك وإزالة مستوطنات في سيناء وقطاع غزة. مع ذلك، ليس واقعيا أن يتوقع أحد من إسرائيل العودة إلى حدود ١٩٦٧، وهي خطوة تتطلب إخلاء مئات آلاف المستوطنين اليهود من "يهودا والسامرة" (الضفة الغربية). إن إحدى الإمكانيات المطروحة هي أن تقوم إسرائيل بتعويض السلطة الفلسطينية عن طريق منحها أراضي في صحراء النقب (قرب قطاع غزة) في مقابل المناطق التي ستضمها (إلى إسرائيل) في الضفة الغربية (أي "الكتل الاستيطانية"). كذلك فإن مستقبل منطقة غور الأردن (التي تشكل نحو ١٥٪ من مساحة الضفة الغربية وهي غير مأهولة بكثافة سكانية فلسطينية كبيرة) الحيوية لأمن إسرائيل، ما زال موضع خلاف. أخيراً فإن النتيجة الإقليمية الأفضل التي يمكن تصورها من وجهة نظر فلسطينية (عودة إلى حدود ١٩٦٧) تعطي الفلسطينيين ٢٢٪ فقط من مساحة المنطقة التي يسمونها "الوطن". مثل هذا الوضع يقتضي

زعامة السلطة الفلسطينية لم تستوعب بعد ماهية نموذج الدولتين، دولة لليهود ودولة للفلسطينيين. حتى محمود عباس "المعتدل" يرفض فكرة أن تكون إسرائيل دولة يهودية، بدليل أنه عارض بشكل تام أن يتضمن البيان الختامي لمؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني ٢٠٠٧ أي ذكر أو إشارة إلى إسرائيل كدولة يهودية. إلى ذلك فإن تعزيز مكانة حركة "حماس" التي ترى في وجود دولة إسرائيل كفرا وباطلا، يقلص أكثر الفرص، الضئيلة أصلا، بالتوصل إلى تسوية.

طرح السؤال: هل ستكون مثل هذه التسوية مقبولة على الحركة الوطنية الفلسطينية، أم أنها ستمهد الأرضية لصعود كيان تنقيحي يهدف إلى تغيير الوضع القائم؟ هل سينجح الفلسطينيون في منع مواصلة استخدام مناطقهم قاعدة للهجمات الإرهابية و/ أو إطلاق الصواريخ[٢٠]؟

تجدر الإشارة إلى أن ٨ر٧٥٪ من الفلسطينيين يؤمنون أنه – حتى بعد إقامة دولة فلسطينية– لا توجد أية فرصة للمصالحة بين الشعبين في الجيل الحالي[٢١].

إن التقسيم لن يؤدي بالضرورة إلى دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب دولة إسرائيل. فالفرضية القائلة إن التحول إلى دولة يستتبع سلوكاً مسؤولاً هي فرضية مشكوك فيها، بدليل أن الكثير من الزعماء قادوا دولهم إلى حافة الهاوية. الثقافة السياسية الفلسطينية تظهر تطرفا، بمعنى التصاقاً وثيقا بالنموذج القاضي بأن للاجئين "الحق في العودة". فجهاز التعليم الفلسطيني الحالي ووسائل الإعلام الفلسطينية الرسمية تحرض ضد اليهود وتصورهم كمتهمين يتحملون وزر كل معاناة ومشاكل الفلسطينيين. إن تفحص مضامين ما يبثه جهاز التعليم ووسائل الإعلام الرسمية في المناطق الفلسطينية لا يدل على استعداد كبير للتسوية[٢٢]. فضلا عن ذلك فإن النموذج القدوة للشبان الفلسطينيين أصبح بعد العام ٢٠٠٠ نموذج "الشهيد" الذي يفجر نفسه وسط اليهود. وهناك مستوى مذهل من التأييد في صفوف الفلسطينيين لتنفيذ الهجمات وأعمال العنف ضد أهداف إسرائيلية.

في هذه المرحلة التاريخية يبدو أن المجتمع الفلسطيني، الواقع تحت تأثير النموذج الإسلامي والقومي[٢٣]، ليس مهيئا للقبول بتسوية تاريخية مع الحركة الصهيونية تؤدي إلى إنهاء النزاع. وقد كانت الغلبة للفلسطينيين الرافضين للتسوية في كل مرة طرح فيها حل يستند إلى تقسيم حقيقي وواقعي على بساط البحث. في المرة الأخيرة طرح الأمر في نطاق محادثات مؤتمر كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠. والمشكلة هي أن حجم الأراضي التي يمكن لإسرائيل إعادتها للفلسطينيين يقل ويتناقص بمرور الزمن، وهي حقيقة تعزز المرارة واليأس في الجانب الآخر (الفلسطيني). والأمل بإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء ما هو إلا محض أوهام. هذا الوضع من شأنه أن يحول الكيان الفلسطيني إلى كيان سياسي منفصل غير راض بحدوده ومصمم على اللجوء إلى القوة من أجل زيادة مساحته. زعامة السلطة الفلسطينية لم تستوعب بعد ماهية نموذج الدولتين، دولة لليهود ودولة للفلسطينيين. حتى محمود عباس "المعتدل" يرفض فكرة أن تكون إسرائيل دولة يهودية، بدليل أنه عارض بشكل تام أن يتضمن البيان الختامي لمؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني ٢٠٠٧ أي ذكر أو إشارة إلى إسرائيل كدولة يهودية[٢٤]. إلى ذلك فإن تعزيز مكانة حركة "حماس" التي ترى في وجود دولة إسرائيل كفرا وباطلا، يقلص أكثر الفرص، الضئيلة أصلا، بالتوصل إلى تسوية. فالتأثير المتنامي لحركة "حماس" يؤدي إلى زيادة تصلب المواقف الفلسطينية حيال النزاع مع إسرائيل، ويصعب ويعيق القدرة على التوصل إلى اتفاق. هذه العملية تبعد الفلسطينيين عن التسوية، وعلى ما يبدو فإن الاعتداءات المستمرة على إسرائيل انطلاقا من قطاع غزة الخاضع لسيطرة "حماس" تدل على أن "إنهاء الاحتلال" و"تفكيك المستوطنات" لم يعودا شرطين كافيين لإنهاء النزاع.

تقضي الفرضية الإشكالية الثانية في نموذج الدولتين أنه إذا أتيحت الفرصة لبناء دولة، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية ستنجح في مهمة بناء هذه الدولة. لسوء الحظ، فإن عملية بناء الدولة لم تخرج إلى حيز التنفيذ، وليست هناك أية مجموعة إثنية تملك القدرات اللازمة من أجل إقامة دولة. عندما أتيحت الفرصة لحكم ذاتي، أقام ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية مؤسسة سياسية فاسدة، غير ناجعة، استبدادية وغير مستندة إلى حكم القانون.

فالسلطة الفلسطينية بقيادة (الرئيس) عرفات تدهورت في نهاية المطاف إلى حالة فوضى عارمة[٢٥]. وقد كان الفشل الأكبر لمؤسسة السلطة هذه بالضبط في المجال الأكثر حيوية لبلورة القدرات اللازمة لبناء الدولة، وهو احتكار استخدام القوة. فوجود خليط كبير من المليشيات المسلحة المختلفة شكل تحدياً للسلطة المركزية وأوجد مجتمعا فلسطينيا ممزقاً ومنقسماً على نفسه.

عقب اندلاع الانتفاضة الثانية انهار النظام السياسي في السلطة الفلسطينية، وتحولت إلى "دولة فاشلة". وتتميز دول من هذا النوع بغياب احتكار استخدام القوة، وبجهاز قضائي يوفر عدالة جزئية فقط، وعجز عن إشاعة مناخ قانوني وإداري يشجع المبادرات الفردية والتجارة التنموية والاستثمارات الأجنبية، وبالكاد يوفر الاحتياجات الأساسية للسكان في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية[٢٦].

ولم ينجح محمود عباس، الذي انتخب لتولي رئاسة السلطة الفلسطينية في كانون الثاني ٢٠٠٥، في التسامي وتجاوز الإرث السياسي لعرفات، بل إن مكانة عباس بين الفلسطينيين متدنية أكثر بكثير من المكانة التي كانت لعرفات، كما أنه تهرب من مواجهة المجموعات المسلحة وفشل في محاولة ضبط وإعادة تنظيم أجهزة الأمن الفلسطينية، ولذلك استمرت "الفوضى" بوتيرة متغيرة.

وفي الواقع، فقد أدى صعود "حماس" في السياسة الفلسطينية إلى مزيد من الضعف والانقسام داخل السلطة. كذلك فإن تنامي قوة الحركة (حماس) يؤشر إلى ازدياد صعوبة حل جناحها العسكري، وعليه فإن تطلع السلطة الفلسطينية نحو امتلاك احتكار استخدام القوة يغدو هدفاً أبعد منالا.

وأخيراً، فإن سيطرة "حماس" على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧ شكلت نقطة الذروة في انقسام وتشرذم السلطة الفلسطينية. ومن الصعب الافتراض أن الحوارات التي تجري من حين إلى آخر بهدف رأب الصدع واستعادة "الوحدة الوطنية" ستفضي إلى وضع تستطيع فيه السلطة الفلسطينية استعادة سيطرتها على قطاع غزة. ومن ناحية عملية فإن ما يمنع اليوم "حماس" من السيطرة على مدن الضفة الغربية هو الحملات التي يشنها الجيش الإسرائيلي ضد نشطاء هذه الحركة في الضفة.

إن ظهور غزة ككيان سياسي منفصل بات اليوم بمثابة حقيقة منتهية تساهم بدورها أيضاً في إضعاف نموذج دولتين لشعبين. إضافة إلى ذلك فإن البعد الإسلامي– الراديكالي لحركة "حماس" وتنامي المجموعات الإسلامية الأصولية في غزة يضعفان مكانة الحركة الوطنية الفلسطينية العلمانية التي تشهد انحسارا وتراجعا على غرار ما تمر به الاتجاهات والحركات القومية العلمانية في أنحاء أخرى من المنطقة.

لقد تغلغل تدريجيا في وعي المجتمع الدولي الفهم القائل إن السلطة الفلسطينية ليست كيانا سياسيا فاعلا. وعلى سبيل المثال فقد شخص وزير الخارجية التركي (علي باباجان) أثناء مشاركته في مؤتمر الدول المانحة الذي عقد العام ٢٠٠٨ في برلين، التحدي الرئيس الذي تواجهه السلطة الفلسطينية بقوله "إن وجود قوات أمن ومؤسسات قانون فلسطينية مستقلة هو أمر في منتهى الأهمية لمستقبل الفلسطينيين"[٢٧]. حتى وسائل الإعلام العالمية، التي تعتبر في غالبيتها مؤيدة للفلسطينيين، بدأت بدورها أيضاً تشكك في جدوى صيغة "دولتين لشعبين"، وبضمن ذلك صحف معروفة مثل "لندن تايمز" و"نيويورك تايمز"[٢٨]. كذلك فإن الخطاب الدبلوماسي الراهن يقر من ناحية عملية بعدم قدرة السلطة على أن تكون شريكاً عمليا في السلام مع إسرائيل. فالدعوة المطروحة لإجراء مفاوضات حول صياغة مسودة اتفاق سلام توضع "على الرف"، تشكل عمليا إقرارا صريحاً بأن السلطة الفلسطينية عاجزة حاليا عن تطبيق أي اتفاق وأنها تحتاج إلى مزيد من الوقت من أجل تطوير قدرتها على لعب مثل هذا الدور.

كذلك أدرك حتى الذي ينشدون مصلحة الفلسطينيين، إخفاقات السلطة الفلسطينية في تطوير القدرات اللازمة لإقامة دولة. ومن أجل إصلاح الوضع كان ثمة من اقتراح إنشاء وصاية دولية تساعد في رعاية وتطوير السلطة الفلسطينية إلى أن تتمكن من إقامة دولة. ويعني هذا الاقتراح نقل المسؤولية السلطوية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى هيئة دولية بقيادة الولايات المتحدة واستقدام قوات أميركية و/ أو دولية للمحافظة على النظام[٢٩].

سياسة ممكنة

ما الذي يمكن فعله حيال الوضع المضطرب في السلطة الفلسطينية وصعود حركة "حماس"؟.

ما زال المجتمع الدولي يؤيد حتى الآن نموذج "دولتين لشعبين"، مفترضاً أن تسوية سياسية كهذه تشكل صيغة ملائمة لإحلال السلام والاستقرار. فالمجتمع الدولي يعتقد أن هناك حاجة لإقامة دولة للفلسطينيين. سوف نتفحص هذا الخيار بصورة نقدية في

الوصاية الدولية أيضا، أو بعبارة أخرى الكولونيالية الجديدة، لا تبدو كأداة أو وسيلة ملائمة لبناء دولة. إضافة إلى ذلك فإنه ليس من الواضح ما إذا كان الأميركيون مستعدين للقيام بدور من هذا النوع. وليس من المؤكد أبداً أن الولايات المتحدة، حتى في عهد باراك أوباما، تشاطر الفرضية القائلة إن حل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني أمر ممكن في المدى القريب وإنه قضية ذات أولوية من الدرجة الأولى. وحتى لو أمكن إغراء الأميركيين و/ أو الأوروبيين بتولي زمام السلطة على الفلسطينيين، فإن فرص نجاح ذلك ستكون ضئيلة للغاية.

مكان لاحق. وهناك خيار نظري آخر هو قيام دولة ثنائية القومية في "أرض إسرائيل". وثمة خيار ثالث يتمثل في "تسوية إقليمية" تتقاسم فيها كل من مصر والأردن عبء حل المسألة الفلسطينية. بعد ذلك، وفي غياب حل فوري، سنرسم إستراتيجيا ستكون الغاية منها الحد قدر الإمكان من تكلفة الحرب المستمرة والحصول على الوقت الكافي ريثما تتطور بدائل مغرية أكثر.

بناء دولة فلسطينية

في الأدبيات التي تتحدث عن ظاهرة "الدولة الفاشلة" ثمة ميل واضح نحو التوصية بمضاعفة الجهود لبناء الدولة (الفلسطينية) وتعزيز الحكم، كوسائل منفصلة لمواجهة المشكلة[٣٠]. غير أن الجهود والمساعي الدولية الرامية إلى إعادة النظام السياسي الفلسطيني إلى نصابه لم تفلح في تحقيق الهدف المنشود. فضلا عن ذلك فقد جاء صعود قوة "حماس" ليعزز أكثر النزعات اللامركزية في السياسة الفلسطينية. فالانتقال في وضعية الدولة يتطلب احتكار استخدام القوة، وهو أمر غير ممكن طالما لم تقع حرب أهلية أو تجل آخر للقوة العسكرية، بحيث يجسد ذلك بصورة مقنعة أن هيئات فرض السلطة والقانون الرسمية مهيأة وقادرة على جباية ثمن باهظ من أية منظمة أو فرد يرفضان نزع أسلحتهما. قوات الأمن الفلسطينية التي دربت وأهلت على أيدي الولايات المتحدة الأميركية تقهقرت أمام هجوم "حماس" في غزة وامتنعت وهي منتشرة في مدن الضفة الغربية، من نزع أسلحة المواطنين. الرئيس الفلسطيني الحالي محمود عباس ضعيف وعاجز تقريبا عن النهوض بدور وكيل التغيير المطلوب. المحاولات الرامية إلى مساعدة الاقتصاد الفلسطيني من أجل التخفيف عن عبء بناء الدولة تواجه إشكالية، إذن من المشكوك فيه أن تتمكن المؤسسة الفلسطينية الفاسدة من تحقيق فوائد اقتصادية واسعة من خلال هذه المحاولات. فالمساعدات الأجنبية المكثفة التي قدمت (للسلطة الوطنية الفلسطينية) خلال العقد السابق لم تنجح في شق طريقها إلى الأسفل، إلى الجماهير. كذلك فإن الوضع الحالي، الذي لا يسود فيه قانون أو نظام، يتناقض مع الحاجة إلى توفير مناخ يشجع النشاطات والتنمية الاقتصادية وعلى الأرجح فإن هذا الوضع سيضر أيضاً بجهود ومساعي المجتمع الدولي لمنح مساعدات للفلسطينيين.

فالمساعدات الاقتصادية الخارجية "لا تكون جيدة إلا بمقدار قدرة الحكومة والاقتصاد على توظيف هذه المساعدات بشكل حذر ومجد"[٣١]. فضلا عن ذلك فإن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة المطلوبة من أجل مواجهة معدل الإخصاب (التكاثر الطبيعي) الفلسطيني، تعتبر غير معقولة على الإطلاق. هذا الوضع يحكم على الفلسطينيين بأن يعانوا من فقر شديد أكبر في المستقبل القريب.

الوصاية الدولية أيضا، أو بعبارة أخرى الكولونيالية الجديدة، لا تبدو كأداة أو وسيلة ملائمة لبناء دولة. إضافة إلى ذلك فإنه ليس من الواضح ما إذا كان الأميركيون مستعدين للقيام بدور من هذا النوع. وليس من المؤكد أبداً أن الولايات المتحدة، حتى في عهد باراك أوباما، تشاطر الفرضية القائلة إن حل النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني أمر ممكن في المدى القريب وإنه قضية ذات أولوية من الدرجة الأولى. وحتى لو أمكن إغراء الأميركيين و/ أو الأوروبيين بتولي زمام السلطة على الفلسطينيين، فإن فرص نجاح ذلك ستكون ضئيلة للغاية. ويكفي هنا أن نتأمل نتائج محاولات جرت في العقود الأخيرة لاستخدام قوات أجنبية لإحلال السلام– وليس لحفظ السلام فقط– حتى ندرك أن النتائج ليست مشجعة بشكل خاص وهذا على أقل تقدير. فالقوات المخصصة لحفظ السلام تزاول مهمتها فقط بعد توصل الأطراف المتنازعة إلى تسوية أو اتفاق، وبصورة عامة بعد أن تكون الأطراف المتنازعة قد استنزفت (كما حصل في البوسنة) أو مني أحد الأطراف بهزيمة (كالصرب في كوسوفو). إلى ذلك

في ضوء الماضي الكولونيالي لكل من فرنسا وبريطانيا في الشرق الأوسط، تبدو فكرة إقامة وصاية دولية فكرة إشكالية. ويثبت التاريخ أن العرب فقط هم القادرون على حكم العرب بالطرق المألوفة لديهم ويخيل أن أفضل المرشحين للقيام بدور مركزي في شأن الفلسطينيين هم بالذات المصريون والأردنيون، إذ أن مصر والأردن وقعتا على معاهدات سلام مع إسرائيل، كما أنهما تبديان مسؤولية أكبر مما تبديه زعامة السلطة الفلسطينية، وفضلا عن ذلك فقد حققت الدولتان نجاحا نسبيا، قبل العام ١٩٦٧، في كبح جماح الحركة الوطنية الفلسطينية وفي تولي السلطة على الفلسطينيين.

فإن النجاح النسبي في يوغسلافيا سابقا وفي تيمور الشرقية لم يتحقق سوى بعد حملات واسعة من التطهير العرقي والتي قلصت الاحتكاك بين المجموعات السكانية المتناحرة[٣٢].

لكن في الحالة التي نحن بصددها، فإنه ما زالت تتوفر لدى الفلسطينيين– ولا سيما المتطرفين منهم– طاقة هائلة، كما أن القوات الأجنبية المقترحة من المفترض أن تأتي كبديل لاتفاق ثنائي. فضلا عن ذلك فقد سبق وأن أرسلت في الماضي قوات دولية إلى منطقة النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني إلا أنها فشلت في مهمتها كما هو معلوم. كذلك فإن تجربة الأميركيين في إرسال قوات للحفاظ على النظام لم تبشر بنتائج طيبة، وبالتالي فإن استعدادهم لتكبد خسائر في حالات لا تعتبر حيوية لأمن الولايات المتحدة، محدود للغاية[٣٣].

وعلى أية حال، فإن التوقعات بأن يتمكن الفلسطينيون من بناء دولة عصرية في المستقبل القريب، حتى إذا كان ذلك سيتم بمساعدة الغرب، هي توقعات ساذجة. ففي أوروبا كانت هناك حاجة لمئات السنوات من أجل بناء دول قومية. وجميع المحاولات التي جرت لبناء دول في الشرق الأوسط، باستثناء مصر التي تعتبر دولة تاريخية، لم تتكلل سوى بنجاح جزئي فقط.

دولة ثنائية القومية

ثمة مدرسة تشكك في الحكمة الكائنة في حلول التقسيم على اختلاف أنواعها[٣٤]. وقد عرضت فيما مضى حلول ومقترحات عديدة لإحلال الاستقرار في مناطق تقطن فيها مجموعات عرقية مختلفة، مثل نظام دستوري، الأوتونوميا (الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية) والفدرالية. وتقوم هذه التسويات على تقاسم الصلاحيات والمشاركة في وظائف سلطوية (تقاسم وظيفي)، والتي تعتبر ناجعة في ظروف نزاع إثني مستمر وطويل[٣٥]. على الرغم من أن الحركة الوطنية الفلسطينية تمسكت في الماضي بحل الـ "دولة واحدة"، ورغم تهديدات الفلسطينيين المتواترة بالعودة إلى هذا الخيار القديم، إلا أنه يبدو اليوم أن كلتا الحركتين الوطنيتين في فلسطين مصممتان على قيام ووجود دولة منفصلة لكل منهما[٣٦]. من الصعب تصور الحركتين الوطنيتين تتعاونان معا في دولة واحدة، وفي غياب الثقة أو الرغبة في تقاسم مصير مشترك، يمكن أن تظهر القوى المضادة أقوى من أن يكون متاحاً تفادي نشوب أزمات سياسية متكررة، تؤدي في نهاية المطاف إلى التفكك. علاوة على ذلك فإن المجتمع الدولي لا يميل إلى تفضيل مثل هذه التسوية أو فرضها على الطرفين.

يعتبر أصحاب المواقف الحمائمية في إسرائيل وأماكن أخرى من العالم أن الدولة الثنائية القومية هي النتيجة الحتمية في ظل استمرار الوضع القائم (الستاتوس كفو)، وذلك بسبب اتجاهات ديمغرافية، ففي ضوء معدل الولادة المرتفع لدى السكان العرب، سيتحول اليهود إلى أقلية في المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن. فضلا عن ذلك فإن وجود مستوطنات كثيرة، إلى جانب النفوذ السياسي الكبير للمستوطنين، يخلق وضعاً يغدو فيه التقسيم غير ممكن. وقد ترددت إدعاءات مفادها أن هذه الاتجاهات تبشر بنهاية دولة إسرائيل كدولة يهودية، وتحولها فعليا إلى دولة ثنائية القومية. مثل هذه المخاوف تفسر التعجل والسخاء الإقليمي الذي تبديه تلك الأوساط.

غير أن هذا التوجه يبالغ في تقدير وزن الاتجاهات الديمغرافية. فعدد الفلسطينيين في الضفة الغربية أقل من التقدير السائد، كما أن معدل الولادة لديهم آخذ في الانخفاض[٣٧]. ولعل الأهم من ذلك هو أن مثل هذا الموقف لا يقدر كفاية تصميم المؤسسة السياسية الإسرائيلية على المحافظة على الطابع اليهودي للدولة وعلى ديمقراطيتها عن طريق الانفصال عن المناطق المأهولة بكثافة سكانية عربية عالية، وعن

طريق تفكيك المستوطنات الموجودة في هذه المناطق. في العام ١٩٨١ فككت إسرائيل مستوطناتها في سيناء، وفي العام ٢٠٠٥ فككت جميع مستوطناتها في قطاع غزة وعددا من المستوطنات في شمال الضفة الغربية. كما هو معروف فقد حظيت الانسحابات الأحادية الجانب بدرجة لا بأس بها من التأييد في صفوف الإسرائيليين، وبالتالي فإن تفكيك عدد آخر من المستوطنات المعزولة لا يعتبر بمنزلة تصور خيالي، إلى ذلك فقد شيدت إسرائيل جدار فصل يقوم في جزئه الأكبر على خطوط حدود العام ١٩٦٧، مؤشرة بذلك إلى مسار خط الفصل المستقبلي في مقابل الفلسطينيين، ولذلك لا يجوز قبول التنبؤات القاتمة المرتكزة على اتجاهات ديمغرافية.

التوجه الإقليمي

قادت الصعوبات التي تعترض تطبيق نموذج الدولتين الإسرائيليين إلى إعادة النظر في كل ما يتصل بالمسألة الفلسطينية. وبما أن الفلسطينيين غير قادرين كما يبدو على إقامة حكم ذاتي، وأن الإسرائيليين غير معنيين في الوقت ذاته بأن يأخذوا هذه المهمة على عاتقهم، فمن هو اللاعب المسؤول الملائم لهذا الدور؟

في ضوء الماضي الكولونيالي لكل من فرنسا وبريطانيا في الشرق الأوسط، تبدو فكرة إقامة وصاية دولية فكرة إشكالية. ويثبت التاريخ أن العرب فقط هم القادرون على حكم العرب بالطرق المألوفة لديهم ويخيل أن أفضل المرشحين للقيام بدور مركزي في شأن الفلسطينيين هم بالذات المصريون والأردنيون، إذ أن مصر والأردن وقعتا على معاهدات سلام مع إسرائيل، كما أنهما تبديان مسؤولية أكبر مما تبديه زعامة السلطة الفلسطينية، وفضلا عن ذلك فقد حققت الدولتان نجاحا نسبيا، قبل العام ١٩٦٧، في كبح جماح الحركة الوطنية الفلسطينية وفي تولي السلطة على الفلسطينيين. هناك إسرائيليون كثيرون يميلون إلى رؤية كل من مصر والأردن كشريكتين مستقبليتين لإسرائيل في تقاسم فلسطين[٣٨]. في المرحلة الحالية تفضل الدولتان المذكورتان المحافظة على مسافة معينة، مع أن هناك عدة مؤشرات إلى أن الوضع يمكن أن يتغير. فالمصريون، ورغم كل ما لديهم من تحفظات، يتوصلون اليوم تدريجيا إلى الاستنتاج بأنهم لا يستطيعون الانفصال عن قطاع غزة، وأن كبح النظام الإسلامي المتطرف هو مصلحة مصرية. فوجود "إمارة إسلامية" في غزة يهدد الاستقرار الداخلي في مصر، لأن هذا الكيان يشجع مقاومة "الإخوان المسلمين" في بلاد النيل. وقد بات نفوذ مصر ملموساً في قطاع غزة عقب انسحاب إسرائيل الأحادي الجانب (آب ٢٠٠٥) ثم تعزز أكثر بعد سيطرة "حماس" على القطاع في حزيران ٢٠٠٧.

كل هذه التطورات من شأنها أن تخلق الظروف التي تمكن من توجيه غزة باتجاه مصر. وترى القاهرة، بتحفظ شديد، أن عودة السلطة في القطاع إلى يديها– حتى وإن بشكل غير مباشر في هذه المرحلة– تشكل أهون الشرين، وذلك في ضوء إمكانية صعود كيان (إسلامي) قوي في غزة بقيادة "حماس". ويشار إلى أن مصر تزود حاليا قطاع غزة بكمية معينة من الكهرباء، كما أن معبر رفح بين مصر والقطاع يشكل نوعا من صمام الأمان للغزيين. في صيف العام ٢٠٠٨ اقترحت القاهرة إرسال جنود إلى غزة كجزء من قوة أمن عربية، وذلك في إطار خطة لتعزيز استقرار السلطة الفلسطينية[٣٩]. حركة "حماس" تعارض من جهتها تدخل مصر، لكن قيادة السلطة الفلسطينية مستعدة لبحث الدور الذي ستلعبه مصر[٤٠].

الأردنيون أيضا قد يقررون أن هوية فلسطينية تنقيحية تستمد قوتها من الضفة الغربية يمكن أن تشكل تهديداً تصعب معالجته، وذلك في ضوء العامل الديمغرافي القائم في الأردن نتيجة لارتفاع نسبة الأردنيين من أصل فلسطيني. إن تقديم مساعدة اقتصادية سخية للأردن يمكن له أيضاً أن يلين إحجام الأردنيين المفهوم عن الانشغال بالموضوع الفلسطيني.

إلى ذلك هناك فلسطينيون كثيرون مستعدون لقبول الخيار الأردني[٤١]. وقد أثيرت مجدداً في الآونة الأخيرة فكرة وضع قوات فلسطينية في الضفة الغربية تحت قيادة أردنية (لواء بدر– التابع لجيش التحرير الفلسطيني في الأردن). وثمة بين الفلسطينيين التواقين للهدوء والاستقرار شريحة لا يستهان بها من المستعدين لإعادة النظر في فكرة إقامة اتحاد فدرالي بين الأردن والضفة الغربية تحت قيادة هاشمية[٤٢]. وفي إطار عملية تفكك فيها إسرائيل مستوطنات من مناطق في الضفة الغربية، فإنه سيكون في مقدور

الجدار: الأمر الواقع الإسرائيلي.

الأردنيين بالتأكيد ملء جزء من الفراغ الذي سينشأ في المنطقة.

إن خيبة أمل الفلسطينيين الكبيرة من الحركة الوطنية الفلسطينية يمكن أن تساعد بدورها في التخلي عن نموذج دولتين لشعبين. ففي آذار ٢٠٠٦ وافق ما لا يقل عن ٤٧٪ من الفلسطينيين على وجوب حل السلطة الفلسطينية[٤٣]. وفي أيار ٢٠٠٨ أعرب ٦٦٪ من الفلسطينيين عن اعتقادهم أن "مجتمعهم يسير في الاتجاه غير الصحيح"[٤٤]. فضلا عن ذلك فإن الهوية الوطنية الفلسطينية ما زالت مرنة وفتية نسبياً، وبالتالي فإن الحصول على هوية وطنية مختلفة ما زال في نطاق الممكن، والتاريخ حافل بنماذج لهويات جماعية شهدت تغييرات من هذا النوع أو ذاك[٤٥].

يبدو أن الطريقة الأنجع لمواجهة المسألة الوطنية الفلسطينية لا تكمن في إعطاء مكانة دولة، وإنما في إعادة توجيه قطاع غزة نحو مصر وإحياء العلاقة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية (الأردن).

وسوف يكون من السهل أكثر لمصر والأردن زيادة تدخلهما إذا ما جرى الأمر تحت مظلة دبلوماسية دولية. ويمكن تبرير مثل هذا التدخل بالقول إن الدولتين (مصر والأردن) ستلعبان دوراً مؤقتاً ريثما يكون الفلسطينيون جاهزين.

إن هذا "التوجه الإقليمي" يشكل صيغة جديدة لا تقترح بالضرورة حلا حاسما ونهائيا يضع حدا لكل أعمال العداء والعنف. قد لا يكون بالإمكان تبديد الغموض والضبابية فيما يتعلق بمسائل السيادة أو الحدود، لكن تدخل دول مسؤولة مثل الأردن ومصر يشكل على الأقل محاولة واقعية لمواجهة تداعيات أحلام سياسية غير قابلة للتحقق. هذا الخروج عن المنطق السائد حاليا في الساحة الدولية يتطلب من الولايات المتحدة لعب دور معين. فالولايات المتحدة وعلى الرغم من إخفاقاتها في الشرق الأوسط، ما زالت تعتبر قوة عالمية عظمى لها مصالح في المنطقة[٤٦]. كما أنها تمثل القوة الأعظم الأكثر قدرة على تقديم حوافز ومكافآت تساعد في إقناع دول مسؤولة كمصر والأردن بلعب دور إيجابي أكثر في الشؤون الفلسطينية. كذلك فإن موقف الولايات المتحدة له أهمية أيضا في كل ما يتعلق بالإبقاء على حظر تقديم المساعدة لحكومة "حماس" في غزة أو الاعتراف بها. إلى ذلك فإن الولايات المتحدة هي التي تملك فقط القوة الدبلوماسية اللازمة لمنع مبادرات دولية يمكن أن تساهم في تدهور النزاع أكثر.

إدارة النزاع

يتمثل الخيار الرابع في الإدارة الحذرة للنزاع. لسوء الحظ، فإنه لا يوجد لكل نزاع طويل بالضرورة حل يسير وفوري، وفي ظل انعدام فرص التوصل إلى اتفاق عبر المفاوضات، تغدو الإستراتيجيا الواجب إتباعها حيال النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني هي الإدارة الحكيمة للنزاع. وتستند هذه الإستراتيجيا في جوهرها إلى المبدأ القائل بوجوب الحد قدر الإمكان من تكاليف النزاع المسلح، والمحافظة قدر المستطاع على حرية مناورة سياسية. وثمة هدف آخر يتمثل في كسب الوقت على فرض أن المستقبل قد يحمل في طياته بدائل أفضل. صحيح أن عدم وجود هدف نهائي واضح يشكل معضلة ولكن ربما يكون ذلك الطريق الأمثل لمواجهة وضع مركب. وبمصطلحات تنفيذية فإن الأهداف هي كبح جماح الإرهاب والحد من درجة المعاناة الناجمة للمجتمع الإسرائيلي والمجتمع الفلسطيني ومنع التصعيد. إن تفكيك وإخلاء عدد من المستوطنات المعزولة الأخرى يمكن أن يساهم في تقليص الاحتكاك بين اليهود والفلسطينيين. يتعين على إسرائيل أن تتحلى بضبط النفس، وخاصة في كل ما يتعلق باستخدام القوة. في المقابل ليست هناك توقعات كبيرة من السلطة الفلسطينية، وإن كانت هناك حاجة لتغييرات سواء في وسائل الإعلام أو جهاز التعليم التابعين للسلطة، وبما يشجع على خلق مناخ إيجابي أكثر. باستطاعة مصر والأردن ودول عربية أخرى أن تتعاون مع إسرائيل في الحد من آثار وانعكاسات النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني، خاصة وأن لهذه الدول أيضاً مصلحة في عزل حركة "حماس" والحد من تأثيرها. ثمة هدف آخر لإستراتيجيا إدارة النزاع وهو منع تعزيز قوة سلطة "حماس" في غزة.

وتتطلب إستراتيجيا إدارة النزاع هذه التحلي بالصبر والاعتدال والمرونة، فضلا عن أنها عملية تقوم على التجربة والخطأ، تصحح وتوجه مسارها بموجب التغييرات في الديناميكية الإقليمية والدولية، على غرار توجه "muddling through" في تحديد السياسة، والذي كتب عنه تشارلز ليندبلوم[٧٤]. ففي النزاعات الطويلة لا يمكن أن ينتهي النزاع طالما كانت أطرافه تظهر قدرة على تحمل أثمانه وتبعاته، وعلى المدى البعيد قد يكون ترك الطرفين المتنازعين يستنزف أحدهما الآخر، أفضل من تدخل سابق لأوانه. فالتعب من النزاع يغدو في الكثير من الأحيان سببا وجيها لإنهائه أكثر من البحث عن حل ناجح.

تلخيص

بدأ يتضح تدريجيا أن الاتفاق القائم على دولتين في الديار المقدسة ما هو إلا مجرّد كلام في الهواء، لا يمت للواقع بصلة. فالتسوية التاريخية بين الحركتين الوطنيتين المتناحرتين على ذات البقعة الجغرافية ليست في متناول اليد. فضلا عن ذلك فقد أخفقت الحركة الوطنية الفلسطينية في محاولتها إقامة دولة قابلة للحياة. ومن المرجح أن تستمر حالة "الفوضى" السائدة في المناطق الفلسطينية في المستقبل المنظور، كما أن تجذر حركة "حماس" سيبقي الاتجاهات الرئيسة في السياسة الفلسطينية قائمة على حالها. إن المجتمع الدولي و/ أو إسرائيل عاجزان تقريبا عن القيام بشيء لتحسين وضع الفلسطينيين و/ أو لتغير سلوكهم. وإن تغييراً من الداخل فقط يمكن أن يحد من التأثيرات السلبية للميول الوطنية والإسلامية المتطرفة في صفوف الفلسطينيين. ولسوء الحظ فقد أظهرت الحركة الوطنية الفلسطينية حتى الآن قدرة قيادية متدنية للغاية. إن فشل الحركة الوطنية الفلسطينية يبدو جليا جداً، خاصة إذا ما لاحظنا أن الفلسطينيين فوتوا موجتين تاريخيتين قامت خلالهما الكثير من الدول الجديدة، الموجة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، والموجة التي تلت نهاية الحرب الباردة.

إن فهما تدريجيا لحقيقة أن السلطة الفلسطينية تشكل تجربة فاشلة وأن هذا الفشل يكمن كما يبدو في طابع الحركة الوطنية الفلسطينية، من شأنه أن يتيح صعود نموذج جديد وأن يضع حداً لوهم الحل القائم على دولتين لشعبين. فهذا النموذج، الذي سبق وأن اقترح في الماضي، لم يوفر آلية ملائمة لحل النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني. مع ذلك، ليس من السهل التغلب على إرث التفكير السابق، حتى إذا كان زمنه قد ولى، تماما مثلما أنه ليس من السهل قبول نموذج تفكير جديد. ستكون هناك حاجة لفترة أخرى من الوقت قبل أن يتمكن المجتمع الدولي من تبني خطة تقسيم جديدة أطلق عليها هنا "التوجه الإقليمي". غير أن الملامح والخطوط العامة لتسوية مستقرة أكثر، تحل مكان السلطة الفلسطينية، باتت قائمة على أرض الواقع. فمصر والأردن شريكتان أفضل لإعادة تقسيم "أرض إسرائيل"، والخيار الأفضل في هذه المرحلة هو الإدارة الحذرة للنزاع إلى أن تظهر بدائل سياسية أفضل.

[المقال مترجم عن العبرية]

الهوامش

١ للإطلاع على نظرة إثنية على النزاع العربي- الإسرائيلي أنظر
Milton J. Esman, Ethnic "Politics (Ithaca: Cornell University Press, 1994), pp. 111-46 Jerry Z. Muller, "Us and Them: The "Enduring Power of Ethnic Nationalism", Foreign Affairs, Vol. 87, No. 2 (March/April 2008), pp. 18-35.

2 Shmuel Sandler, "The Protracted Arab-Israeli Conflict, A Temporal Spatial analysis," The Jerusalem Journal of International Relations, Vol. 10, No. 4 (1988), pp. 54-78.

٣ لتأمل موضوع تأثير التسويات التي تقوم على التقسيم في النزاعات الإثنية على الاستقرار انظر
Chaim D. Kaufman، "When All Else Fails: Ethnic Popul - tion Transfers and Partitions in the Twentieth Century،" International Security، Vol. 23، No. 2 Fall 1998)، pp. 120-56؛ Alexander B. Downes، "The Holy Land Divided: efending Partition as a Solution to Ethnic Wars،" Security Studies، Vol. 10، o. 4 (Summer 2001)، pp. 58-116

٤ لغاية اليوم ما زالت هناك، وخاصة في المناطق الريفية، رابطة قوية بهويات غير قومية، مثل الهوية العائلية أو القروية. في فترة أربعينيات القرن الماضي تبنى قوميون عرب كثيرون في فلسطين الهوية السياسية لـ "سورية الجنوبية". لمزيد من الإطلاع حول موضوع جذور هذه الهوية وما حظيت به من قبول واسع انظر
Yehoshua Porat، The Emergence of the "Palestinian- Arab National ovement (London: Frank Cass، 1974)، pp. 70-122Gideon Rafael، "UN "

٥ حول تفاصيل المفاوضات الدبلوماسية التي أفضت إلى القرار انظر
Gideon Rafael،"UN Resolution 242: A Common Denominator،" in Walter Lacqueur and Barry ubin، eds.، The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict، 5th Edition (New York: Penguin Books، 1995)، pp. 197-

٦ حول التغييرات في النزاع العربي- الإسرائيلي انظر
Avraham Sela، The Decline of the Arab-Israeli Conflict. Middle East politics and the Quest for Regional Order (Albany: SUNY Press، 1998)؛ Hemda en-Yehuda and Shmuel Sandler، The Arab-Israeli Conflict Transformed: Fifty years of Inte - state and Ethnic Crises (Albany: SUNY Press، 2002

٧ لمزيد من الإطلاع حول الاتصالات المذكورة أنظر شلومو غازيت "العصا والجزرة – الحكم اليهودي في يهودا والسامرة" (تل أبيب: زمورا بيتان ١٩٨٥) ص١٣١-١٦١.

٨ أفضل وصف للعلاقات الإسرائيلية- الأردنية ورد في كتاب موشيه زاك "حسين يصنع السلام" (رمات غان: إصدار جامعة بار إيلان، ١٩٩٦).

9 Naomi Chazan، "Domestic Developments in Israel،" in William B. Quandt، ed.، The Middle East: Ten Years After Camp David (Washington: Brookings institution، 1988)، pp. 161-4 Ben-Yehuda and Sandler The Arab-Israeli Conflict Transformed

١٠ حول موضوع منظمة التحرير الفلسطينية انظر
Barry Rubin، Revolution Until Victory: The Politics and History of the PLO (Cambridge: Harvard University Press، 1994)

١١ انظر Helena Cobban، "The PLO and the Intifada،" in Robert O. Freedman، ed.، The

١٢ لمزيد من الإطلاع حول التغيير في موقف النخبة الإسرائيلية لجهة تبني مواقف أكثر اعتدالاً انظر
Efraim Inbar، and Giora Goldberg، "Is Israel's Political Elite Becoming More Hawkish؟" International Journal، Vol. 45، No. 3 (Summer 1990)، pp. 60- 631

١٣ لمزيد من الاطلاع على موضوع موقف رابين تجاه اتفاق أوسلو انظر
Efraim Inbar Yitzhak Rabin and Israel's National Security (Washington: Wilson__Center and johns Hopkins University Press،1999)،pp. 56 - 149

١٤ انظر
Shimon Peres، The New Middle East (New York: Henry Holt، 1993

١٥ للاطلاع على تحليل انتقادي يؤكد أن العملية لم تسر كما هو مخطط لها، ليس بسبب مشاكل في تطبيقها وإنما بالذات بسبب إخفاقات وفشل منطلقات مهندسيها، انظر
Jonathan Rynhold، The Failure of the Oslo Process: Inherently Flawed or Flawed Implementation؟ Mideast Security and Policy Studies No. 76 (Ramat Gan: Begin- Sadat Center for Strategic Studies، Bar-Ilan University، March 2008

١٦ للاطلاع على تفسيرات مختلفة لأسباب الفشل انظر
Dennis Ross، The Missing Peace Ron Pundak، "From Oslo to Taba: __ ___-(New York: Farrar Straus Giroux، 2004)Rob Malley __-What Went Wrong،" Survival، Vol. 43، No. 3 (Fall 2001)، pp. 31-45and Hussein Agha، "Camp David: Tragedy of Errors،" New York Review of Books، 9August 2001

كذلك انظر: جلعاد شير "قاب قوسين أو أدنى" (تل أبيب : يديعوت أحرونوت ٢٠٠١)

١٧ للاطلاع على استطلاعات حزيران ٢٠٠٠ انظر Joint Israeli Palestinian Public Opinion Poll، June __2008، www.pcpsr.org/survey/polls/2008/p28ejoint.html وللاطلاع على وصف منهجي لمواقف الجمهور الإسرائيلي حيال عملية السلام أنظر Peace Index، Tami Steinmetz Center for Peace Research، www.tau.ac.il/peace

١٨ للاطلاع على مواقف الفلسطينيين، انظر الاستطلاعات التي أجراها المركز الفلسطيني لدراسة السياسة واستطلاعات الرأي.

١٩ للاطلاع على نموذج (مثال) راهن انظر http://www.pcpsr.org/about/Crook، "There names.html__Itamar Marcus and Barbara never has been a Jewish Temple- never will be!،" Palestinian Media Watch Bulletin،September 25، 2008، www.pmw@pmw.org.il

٢٠ انظر Efraim Inbar and Shmuel Sandler، "The Risks of Palestinian Statehood، Survival، Vol. 32، No. 2 (Summer 1997)، pp. 23-

٢١ انظر www.pcpsr.org/survey/polls/2008/p28e.htmlPSR Poll، No. 28، 12 June 2008

٢٢ انظر تقارير Middle East Media Research Institute (MEMRI)، www.memri.org/__Palestinian Media Watch (PMW)، وكذلك www.pmw.org.il

23 حول الخطاب الإسلامي المتصاعد في السياسة الفلسطينية انظر Hillel Frisch، The __ "Islamic Dimension in Palestinian Politics، Mideast Security and Policy Studies No.61، (Ramat Gan: Begin-Sadat Center for Strategic Studies، Bar-Ilan Unive - (sity،__September 2005

٢٤ حديث أدلى به رئيس السلطة الفلسطينية لصحيفة "الدستور" الأردنية (عمان) 6 Al-Dustour، March 2008؛ MEMRI، Special Dispatch، No. 1861، 6 March 2008

٢٥ للاطلاع على توثيق يومي لتجاهل القانون والنظام في مناطق السلطة الفلسطينية أنظر موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على شبكة الانترنت www.pchrgaza.org

٢٦ لتحليل هذه الظاهرة أنظر Robert I. Rothberg، ed.، When States Fail: Causes and Consequences (Princeton: Princeton Un - versity Press، 2004 Robert H. Bates، When Things Fell Apart (" Cambridge Cambridge University Press، 2008

٢٧ يوم Turkiye، 25 June 2008 ،TrkNwsE@yahoogroups.com

28 "Violence in Gaza Calls into Question Plans for a Palestinian State." London Times. 4 March 2008: Thomas L. Friedman. "Time for Radical ragmatism." NewYork Times. 4 June 2008\

29 Martin Indyk. "A Trusteeship for Palestine." Foreign Affairs. Vol. 82. No. 3 _ 29(May/June 2003 Richard Caplan. A New Trusteeships The International Administration of War-tornTerritories. Adelphi Paper 341 (London: IISS. 2002): James D. Fearon and DavidD. Laitin. "Neotrusteeship and the Problem of Weak States." International Security.Vol. 28. No. 4 (Spring 2004). pp. 4-43

٣٠ لنقاش في حالة شاذة أنظر Jeffrey Herbst. "Let them Fail: State Failure in Theory " 30_and Practice: Implications for Policy." in Rothberg. When States Fail. pp. 18- 302

31 Nancy Birdsall. Dani Rodrik. and Arvind Subramanian. "How to Help Poor 31Countries." Foreign Affairs. Vol. 84. No. 4 (July/August 2005). p. 143

٣٢ لتحليل ثاقب حول موضوع المحافظة على السلام انظر Dennis C. Jett. Why peacekeeping p eacekeeping Fails (New York: St. Martins. 1999). Kimberley Zisk Marten. Enforcing the Peace (New York: Columbia University Press. 2004

٣٣ للإطلاع على نقاش حول الأدبيات التي تتناول هذا الموضوع انظر Christ - pher Gelpi. Peter D. Weaver. and Jason Reifler. "Success Ma - ters: Casualty Sensitivity and the War in Iraq."_International Security. Vol. 30. No. 3 (Winter 2005). pp. 10-17

٣٤ انظر JNicholas Sambanis. "Partition as a Solution to Ethnic War: An Empirical " 34Critique of the Theoretical Literature." World Politics. Vol. 52. No. 4 (July 2000).pp. 83- 437: and Radha Kumar. "The Troubled History of Partition." Vol. 76. No. 1(January 1977). pp. 22-34

٣٥ للاطلاع على نقد ظرفي وتجريبي أنظر Downes. "Defending Partition as a Solution to Ethnic Wars." pp. 89-97.

36 Jonathan Spyer. "Forward to the Past: The Fall and Rise of the One-State Solution." Middle East Review of International Affairs (MERIA). Vol. 12. No. 3(September 2008).

37 Bennett Zimmerman. Roberta Seid and Michael L. Wise. The Million Person "37Gap: The Arab Population in the West Bank and Gaza. Mideast Security and Policy Studies No. 65 (Ramat Gan: The Begin-Sadat Center for Strategic Studies. February2006).

٣٨ انظر Rafi Eitan. Minister for Pensioners' Affairs in "Egypt. Jordan May Rule Gaza. W. Bank" Jerusalem Post. 4 March 2008. p. 3: Likud MK Sylvan Shalom. former Minister of Foreign Affairs. in "The No-Peace Plan." Haaretz. Weekend Supplement. 11 July 2008. p. 20: Giora Eiland. "Back to the Jordanian Option." 16 April 2008. www.ynetnews.com/articles/0.7340.L-3532489.00.html. Maj. Gen. (res.) Eiland served as national security advisor (2003-5).

39 Hillel Fendel "Egypt Wants to Send Troops to Gaza." 19 August 2008. www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/127251

40 Barak Ravid and Avi Issacharoff. "Fayyad Presents Fatah. Hamas Reconciliation Plan." Haaretz. 4 July 2008.www.haaretz.com/hasen/spages/998829.html: Reuters Pu - lished: 07.07.08. 20:16 / Israel News.www.ynetnews.com/articles/0.7340.L-3565208.00.html

41 Mustafa Hamarneh. Rosemary Hollis and Khalil Shikaki. Jordanian-Palestinian Relations: Whereto? Four Scenarios for the Future (London: The Royal___Institute of Intern - tional Affairs. 1997). particularly the "functional" scenario.

42 Dan Diker and Pinchas Inbari. "Re-energizing a West Bank-Jordan Alliance." 42Middle East Quarterly. Vol. 13. No. 2 (Spring 2006). pp. 29-36

٤٣ المركز الفلسطيني لاستطلاعات الرأي العام، استطلاع رقم ١٥١ بتاريخ ٢٦ آذار ٢٠٠٦

٤٤ انظر- w.awrad.org/pdfs/Hamas%20-%20Poll%205%20R port__English.pdf

٤٥ لتأمل إدعاء من هذا النوع أنظر : Daniel Byman. "Forever Enemies? Ethnic Wars." The Manipulation of Ethnic Identities to End Security Studies. Vol. 9. No. 3 (March 2000). pp. 90- 149.

٤٦ انظر Robert J. Lieber. "Falling Upwards: Declinism. The Box Set." World Affairs(Summer 2008): Steven David. "Amer - can Foreign Policy towards the Middle East:A Necessary Change." in Efraim Inbar. ed.. Israel's Strategic Agenda (London:Routledge. 2007). pp. 1-28

47 Charles Lindblom. "The Science of Muddling Trough." Public Administration Review. Vol. 19. No. 2 (1959). pp. 79-88